## فوق الطاولة

د. سعد بساطة

### مؤسسات ميركل تدحض مبدأ «3ك»

لاشك أن أوضاع المجتمع لا تستقيم إلا بعمل جميع أفراده (ضمن المجال والتخصص المناسب)؛ وهذا يدحض المقولات القديمة.. من اليابان: المرأة.. أم حكيمة؛ وزوجة مخلصة. وبريطانية: مكان المرأة؛ بيتها!

وقد بدأت تلك الكتابات المندثرة بالظهور في ١٨٩٠ ؛ بألمانيا؛ حيث لم يكن للمرأة أية مساهمة في الشأن العام!

حيث لخص الإمبراطور هناك وجود المرأة في حرف K مكرر ثلاثاً die Küche, die Kirche, die Kinder أي: المطبخ– دار العبادة – رعاية الطفل؛ وشجعت التشريعات آنذاك على الزواج والإنجاب!

وقد أجبر نقص اليد العاملة من الذكور في الحرب العالمية الثانية عشرات الألوف منهن على الانخراط في حلقة الإنتاج ضمن المصانع؛ وغني عن القول إن التقاليد المتزمتة بالشرق حدت من تسجيل الإناث بالمدارس؛ وبذا نشأت أجيال تربت على أيدي أمهات جاهلات!

هل يمكن – بيومنا هذا– بعد أنجح رئيسة وزراء ألمانية (ميركل)؛ وانتشار عمل المرأة الكفؤ؛ أن نتشدق بأن مكانها المطبخ؟!

وهذا ما دعا متسلق جبال كندي –غاب عني اسمه– أن قدم لبلد آسيوي أنقذه فيه الأهلون من سقوط قاتل أثناء هبوطه قمة جبل؛ هدية شكر للوطنيين على إنقاذه بتقديم (تبرعات من بلده) لإنشاء مدرسة للبنات؛ وقال بتفسير ذلك؛ إن المرأة المتعلمة كزوجة وأم؛ تنهض بالمجتمع بكامله.

فالمرأة إن كانت نصف المجتمع بالعدد فهي من تلد ومن تربي نصفه الآخر، أي إن المرأة هي كل المجتمع.

وجد تقرير حول «حالة مكان العمل» (Hive State of the Workplace) بين الجنسين أنه بشكل عام، يتم تكليف النساء بعمل أكثر من الرجال، حيث تظهر البيانات أن ٥٥ بالمئة من المهام يتم تكليف النساء بها في حين يتم تكليف الرجال بـ٤٥ بالمئة من المهام، مع قيام كل من الرجال والنساء بإكمال نحو ٦٦ بالمئة من المهام الموكلة إليهم، وأكدت الدراسات أن النساء يعملن بجد بنسبة ١٠ بالمئة أكثر من الرجال، ولديهن معدل إتمام عمل مساو أو أكثر للرجال.

كما يتم إعطاء النساء الكثير من الأعمال مقارنة بالرجل وذلك يعتمد على نوع العمل المخصص لهن، حيث يقضين وقتاً أطول في الأعمال غير القابلة للترقية؛ وهي أي نشاط مفيد للمنظمة ولكنه لا يسهم في تقدمها الوظيفي، لذلك يتم تسليم الأعمال التي لا يجب الرجال القيام بها إلى النساء.

بالإضافة إلى ذلك أثبتت الدراسة أن الدردشة خلال العمل لا تعوق النساء ولا تمثل لهن مشكلة إنتاجية على عكس الرجال الذين تستغرق دردشتهم تعطيل يوم العمل، كما لا تتأثر النساء بالإلهاء خلال العمل وهو ما يجعلها تنفذ الكثير من الأعمال في وقت قصير.

كما تستطيع النساء التفوق على الرجال في تعدد المهام، وذلك لأن المرأة قادرة على المشاركة بشكل أكبر في القيام بمهام متعددة في وقت واحد، وهو ما يؤثر إيجابياً على إنتاجية المرأة أكثر من الرجل.

الحياة لا تستقيم من دون عمل بالنسبة للفرد والمجتمع على حد سواء، أما بالنسبة للمرأة في مجتمعنا فمما لا شك فيه أن العمل يسهم في جعل المرأة أكثر قوة وقيمة في مختلف النواحي الواقعية والمعنوية، فالمرأة عندما تعمل لا تبقى ذلك الكائن الضعيف ذا القدرات المحدودة الذي لا حول له ولا قوة.

من سلبيات عمل المرأة من المنزل أو خارجه هو عدم وجودها بشكل كاف مع أطفالها وأفراد أسرتها، هذا قد يؤدي إلى اختلال توازن الأسرة وتأثر سلوك ونفسية الأطفال بغياب الأم وعدم وجودها مع أطفالها في الكثير من المواقف.

جريمة أن تكون المرأة أسيرة اقتصادياً للرجل!

إن العمل يساعد المرأة على تنمية مواهبها، تطوير شخصيتها ومهاراتك الاجتماعية، وتحقيق أهدافها، ونقل خبراتها في العمل لأبنائها وتعليمهم الاستقلال وأهمية العمل، عمل المرأة كطبيبة، ممرضة للسيدات أو معلمة فتيات يساعد في حصول النساء على رعاية ملائمة لطبيعتهم.

التعدين في الصين، من المجالات الممنوعة على المرأة، باعتبار أن هذا المجال لا يعتبر مناسباً للنساء، وفقاً لقوانين العمل، أيضاً حمل البضائع في فرنسا، تمنع المرأة من العمل بحمل بضائع الثقيلة، أو نقلها على عربة يدوية، وغيرها من المهن الممنوعة عليها.

نعرج لمسرحية «بيت الدمية» للكاتب النرويجي إيبسن ١٨٧٩؛ فقد عاقبت البطلة زوجها – والمجتمع– أنها كأنثى لا تصلح إلا لإنجاب الأولاد. بخروجها من البيت صافقة الباب وراءها، وقبل في ذلك إن صدى تلك الصفقة وصل إلى كل أرجاء العالم. ستبقى النساء بغالب بقاع العالم تسعى للانعتاق من دور «دمية الرجل» المرسوم لها.

نفخر في سورية أن نساءنا لم يقتصر دورهن على التعليم والتمريض؛ بل اقتحمن مجالات الهندسة والطيران والقضاء واستلام وزارات سيادية.

الخبر هو: قدسية العمل؛ أما المبتذل فهو «المرأة» كامل المجتمع!

### معظم الصرافات تخرج عن الخدمة والعقاري يبرر بنقص موظفي التغذية

# مدير الدفع الإلكتروني لـ«الوطن»: نحتاج ٤٠ عاملاً لتغذيتها ولدينا ٧ فقط ونعمل على الربط مع التجاري

عبد الهادي شباط

شهدت صرافات العقاري ازدحاماً شديداً خلال اليومين الماضيين وفي تصريح لمدير الدفع الإلكتروني في المصرف سامر سليمان بين أن هناك نقصاً كبيراً في عدد العاملين في فريق تغذية الصرافات الآلية حيث تحتاج عمليات التغذية الكاملة لفريق من ٤٠ عامل تغذية موزعين على فترتين صباحية ومسائية بحيث تستمر التغذية لساعات ما بعد الدوام الرسمي بينما المتوافر حالياً بدمشق ٧ موظفي تغذية لـ١١٠ صرافات آلية إضافة لعدد من المشكلات التي تعوق عمليات التغذية مثل انقطاع الكهرباء وأعمال الصيانة وغيره ومع ذلك بين أنه تتم التغذية يومياً ولعدة مرات خاصة في الصالات الرئيسية مثل صالة الإدارة العامة حيث يتوافر فيها ٣٠ صرافاً.

وعن تعطل معظم هذه الصرافات عن العمل أكد لـ«الوطن» العديد ممن اتصلوا عبر الهاتف أن ٣–٥ صرافات فقط عاملة من أصل إجمالي الصرافات الموجودة، لكن مدير الدفع الإلكتروني اعتبر أن المعلومة ليست دقيقة وما يتم فعلاً هو توزيع الصرافات في الصالة لعدة مجموعات بحيث تتم تغذية كل مجموعة على حدة بما لا يتسبب في تعطل الصرافات جميعها في آن واحد مبيناً أن الكتلة المالية التي تتم تغذية الصراف بها تنفذ خلال ساعة تقريباً بسبب حالة الازدحام الشديد مع بداية ونهاية كل شهر وأنه تتم تغذية صرافات صالة الإدارة يومياً بنحو مليار ليرة على دفعات.

كما كشف سليمان أنه يتم التنسيق والعمل مع المصرف التجاري السوري لربط شبكة الصرافات في المصرفين متوقعاً أن يتم إنجاز ذلك خلال مدة شهر، مبيناً أن العقاري ذهب خلال الفترة الماضية لعدة خيارات لرفع جودة الخدمة لجهة تأمين صرف الرواتب والمعاشات ومنها الربط مع صرافات البنوك الخاصة حيث أفضت هذه الخطوة عن صرف كتلة مالية كبيرة حيث يعتبر العقاري أن هذه التجربة إلى جانب التوسع خلال الفترة الماضية في نشر نقاط البيع في مكاتب البريد (١٣٧) نقطة و٧٥ نقطة في فروع التسليف الشعبي كل ذلك يسهم في انخفاض حالة الازدحام على الصرافات، موضحاً أن الربط مع البنوك الخاصة رفع إجمالي عدد الصرافات التي تعمل مع العقاري لحدود ٤٠٠ صراف منها ١٥٠ صرافاً في القطاع الخاص و٢٥٠ صرافاً عاملة لدى فروع المصرف العقاري في مختلف مراكز المدن والمناطق.

### لا مقارنة بين دخل المواطن وتكاليف معيشته

# عضو غرفة تجارة دمشق لـ«الوطن»: رفع أسعار المشتقات النفطية المباعة من الشركات الخاصة سيرفع الأسعار ٥ بالمئة

رامز محفوظ

رأى عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم أن قرار رفع أسعار المشتقات النفطية مؤخراً المبيعة من الشركات الخاصة إلى القطاع الخاص وخصوصاً مادة المازوت الحر زاد الطين بلة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح أكريم أن هذا القرار حتماً سيسهم برفع التكاليف وسيؤدي إلى رفع أسعار السلع في السوق بنسبة لا تقل عن ٥ بالمئة، موضحاً أن التكاليف تضاعفت ليس اليوم إنما منذ مدة طويلة وليس هناك مجال للمقارنة اليوم بين التكاليف ودخل المواطن، مؤكداً أن مثل هذه القرارات ليست صحيحة في ظل تدني راتب الموظف وعدم قدرته على تأمين أدنى سبل المعيشة، قائلاً في الوقت نفسه: هل يعقل أن يصبح سعر تنكة البنزين اليوم يساوي راتب الموظف؟

ولفت إلى أنه من المفترض عند تحرير أسعار المشتقات النفطية أن يتحرر راتب الموظف ويصبح جيداً ومن الطبيعي عند تحرير أسعار المشتقات النفطية أن يرافقها ذلك تحرير في أسعار كل المواد في السوق، لافتاً إلى أن زيادة الأجور والرواتب محدودة ولا يناسب مع الارتفاع الذي حصل في أسعار المشتقات النفطية.

وأشار إلى أن أي قرار حكومي برفع سعر أي مادة مثل المشتقات النفطية على سبيل المثال سينعكس بشكل فوري على سعر السلعة والمشكلة اليوم في الارتفاع الحاصل في الأسعار وأن المواطن لم يعد قادراً على شراء نسبة كبيرة من السلع نتيجة ارتفاع أسعارها الكبير.

ولفت إلى أنه من المؤكد لدى الحكومة وجهة نظر محددة عند قيامها برفع أسعار المشتقات النفطية وغيرها لكنها للأسف عند قيامها بذلك تسهم في تحرير الأسعار قبل تحرير دخل المواطن.

وكانت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أصدرت مؤخراً قراراً رفعت من خلاله أسعار المشتقات النفطية.

ونوهت الوزارة بأن الأسعار التي صدرت في القرار هي أسعار المشتقات النفطية التي تبيعها الشركات الخاصة إلى القطاع الخاص وليست أسعار الدولة للقطاعات المحددة بالقرارات السابقة.

ووفقاً للقرار الصادر فقد أصبح سعر ليتر البنزين أوكتان «٩٥» ١٤٧٠٠ ليرة سورية وأصبح سعر ليتر المازوت الحر ١٢٨٠٠ ليرة وسعر طن الفيول ٨٥٣٢٤٠٠ ليرة كما أصبح سعر طن الغاز المسال دوكما ١٠٠٤٠٠٠ ليرة

### وزير التموين يجتمع بمستوردي المواد الغذائية

# الحلاق لـ«الوطن»: الوزير وجّه السورية للتجارة بتسديد قيم البضائع المُسلّمة لها بشكل فوري

### الوزير وعد بمتابعة الأمور مع رئاسة مجلس الوزراء واللجنة الاقتصادية

رامز محفوظ

عقد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم علي أمس اجتماعاً مع عدد من مستوردي المواد الغذائية وممثل اتحاد غرف التجارة بحث خلاله تطوير العمل المشترك بين جميع القطاعات الوطنية.

وشدد الوزير خلال لقائه مع مستوردي المواد الغذائية على بذل كل الجهود الممكنة لتذليل المصاعب والمعوقات التي تعترض وتعيق العمل للنهوض بالواقع الاقتصادي وتجاوز المرحلة الراهنة، وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أنه كان من أبرز النقاط التي تم التطرق إليها خلال الاجتماع مع وزير التجارة الداخلية موضوع إلزام المستوردين بإعطاء ١٥ بالمئة من مستوراتهم للمؤسسة السورية للتجارة، وتسديد قيم البضائع وآلية التسعير المعتمدة، كما تم التطرق إضافة لذلك لموضوع تسهيل عمليات الاستيراد بالنسبة للمواد الغذائية.

وأوضح أن وزير التجارة الداخلية استمع من المستوردين عن المشكلات التي يعانون منها وأبرزها موضوع تأخر المؤسسة السورية للتجارة بتسديد قيم البضائع المسلمة حيث وجه بضرورة تسليم قيم البضائع فور استلامها ومن دون أي تأخر، وبالنسبة لموضوع التسعير تم استدعاء مدير دائرة التسعير في الوزارة وتمت مناقشة الكلفة معه والمعايير الموضوعة لاحتساب الكلفة وتعهد وزير التجارة الداخلية بتقديم كافة التسهيلات من أجل وضع تسعيرة حقيقية تكون منصفة للتاجر كما تعهد بالمساعدة في أي إجراء خارجي يخص رئاسة الوزراء أو اللجنة الاقتصادية بالنسبة لموضوع التسعير عبر قيام المستوردين بالتقدم بكتاب بهذا الخصوص من أجل دراسته والخروج بنتائج منصفة لجميع التجار.

وبالنسبة لموضوع الاستيراد أشار الحلاق إلى أنه تمت مناقشة عدة أمور مع الوزير بهذا الخصوص أهمها موضوع التمويل وتسديد قيمة البضائع الذي يتم أحياناً مرتين أو أكثر ووعد الوزير بتقديم مذكرة بذلك بهدف تسهيل عمليات الاستيراد وإجراءات المنصة لمستوردي المواد الغذائية.

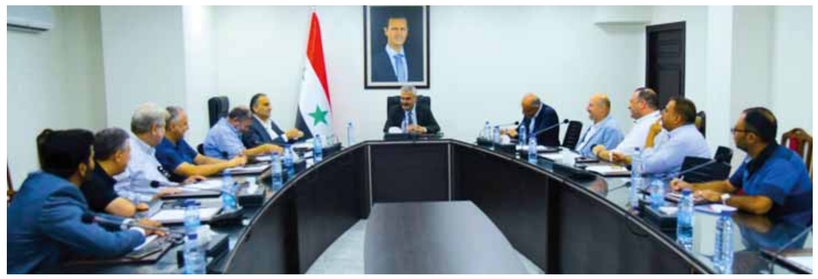

### المعارض.. مواسم شراء أم استعراض؟

# صناعي لـ«الوطن»: المعارض شكلية وليست ربحية بسبب ضعف القوة الشرائية

نور هيفا

تساهم المعارض واللقاءات التجارية والصناعية في دعم وتنمية الاقتصاد المحلي وتعتبر حسب الكثير من الاقتصاديين أحد منافذ تحسين الاقتصاد الذي بدوره ينعكس إيجاباً على حياة المواطن من خلال عدة قنوات أهمها تأمين فرص عمل مؤقتة موسمية، والاستفادة من العروض المقدمة خلال هذه المعارض، وإذا كان المواطن هو ذاته صاحب المنتج فهي تؤمن له الترويج الذي يطمح له في زيادة مبيعاته، من خلال التنافسية الشريفة وعرض منتجاته عبر هذه المعارض المقامة دورياً.

بعض المنتجين بينوا لـ«الوطن» أن هذه المعارض هي فرصة لتنويع الإنتاج، فخلالها يمكن التعرف على أذواق المستهلكين وإمكانية تحديد الطلب مع خلق ميز تنافسية لزيادة حجم المبيعات بالتالي حجم الأرباح، إضافة لأنها منبر ترويجي للمنتجات وقناة تصل المصنع بالمستهلك.

الصناعي ناجي رسلان صاحب معمل مواد تجميلية وطبية، أوضح لـ«الوطن» أن الأهم في أي مشروع هو زيادة حجم المبيعات بأي طريقة، ولعمل المعارض الترويجية فائدة في تخطي درجات كبيرة من الترويج والتعريف بالمنتج ومعرفة الذوق المطلوب، إضافة إلى أنها وسيلة للتعرف على المنافسين ومنتجاتهم وبالتالي خلق نوع من التفرد الخاص.

وعن دور هذه المعارض اليوم ودورها في زيادة المبيعات أشار رسلان إلى أن هذه المعارض لا يمكن الاعتماد عليها في قياس حجم المبيعات، إذ لا يتعدى البيع خلالها ٢٥ بالمئة مما هو مخطط له، علماً أن العروض المقدمة خلالها يجب استغلالها من المستهلك، لافتاً إلى أن معظم المشاركين في هذه المعارض تخضع منتجاتهم للتدقيق والفحص من غرف التجارة بالتالي تتميز بجودة عالية قد لا تتوفر في بعض المنتجات الأخرى في الأسواق التي بتنا نفقدها اليوم خاصة إذا كانت منتجات جديدة من دون اسم (ماركة) مشهورة.

وكشف رسلان أن عمل هذه المعارض يهم المنتج أكثر من المستهلك لأنه يمكن من الوصول إلى الأخير بشكل أسهل، وبالتالي إضافة تحسينات مطلوبة على المنتج، أما عن دور هذه المعارض بحجم المبيع فهو ضعيف لاعتبارات كثيرة أهمها ضعف القوة الشرائية بشكل عام للمواطن، ما أثر في عدد الزوار، كما أن الصناعي اليوم يضع في الحسبان فواتير إضافية خلال المشاركة في المعارض أهمها النقل، وبات هذه الفعاليات شكلية أكثر منها ربحية.

عضو غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم بين أن أهمية هذه المعارض تكمن في بيع وتسويق وتصدير المنتج المحلي، وهنا يترتب على هذا المنتج أن يكون منافساً بالأصل، وإلا فستفشل هذه المعارض بسبب إخفاق إنتاجية هذه المواد.

وأشار أكريم في تصريح خاص لـ«الوطن» إلى أن المواد الناجحة تصديرياً هي المواد التي استكملت شروط الإتقان والديمومة والسعر، الديمومة تأتي من موارد الطاقة وموارد الإنتاج والموارد البشرية المتمثلة بالعمالة ومستوى كفاءتها، لافتاً إلى خسارة القطاع الصناعي لكثير من الأيدي العاملة لأسباب متعددة أبرزها هجرة الأيدي العاملة، إضافة لضعف موارد الطاقة لدينا، إلى وارتفاع تكاليف المواد الأولية ومواد الإنتاج نتيجة عدة ظروف أبرزها العقوبات الاقتصادية المفروضة وبعض القوانين الاقتصادية غير الداعمة للتنمية الاقتصادية كالتجارة والصناعة.

وعن دور هذه المعارض في تحقيق التنمية الاقتصادية أوضح أكريم أن هذه المعارض لن تؤدي دورها الحقيقي في حال كان المنتج سيئاً وغير مستكمل لشروط الإنتاج، وبالتالي سيكون هدفها عكسياً، نافياً أن يكون هناك تقييم حقيقي وفعال لهذه المعارض وبالتالي تصويب عثراتها، ولم يصل للغرفة أي تقييم من جهة العارضين ولا من جهة المنتجين ولا حتى من مراكز الإحصاء رغم وجودها.

وعن الاستفادة من هذه المعارض في جذب الاستثمارات الخارجية أوضح أكريم أنه يجب أولاً وضع قوانين صحيحة ينتج عنها صناعة صحيحة، وأن تكون صناعة قائمة على المنافسة، مؤيداً التركيز على النوعية في المعارض أكثر من الكمية لتحسين جودة المنتج ومنافسته.

غرفة تجارة دمشق: لن تؤدي دورها الحقيقي إن كان المنتج سيئاً ولا تخضع لتقييم حقيقي